

دولة قطر: هل من سبيل إلى هبوط آمن؟

عيسى شاهين الغانم

أبريل ٢٠١٣

*ورقة قدمت في لقاء الاثنين (٢٣) للسنة الثالثة بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٣

دولة قطر: هل من سبيل إلى هبوط آمن؟

عيسى شاهين الغانم*

"الهبوط أليانم" مصطلح إاقتصادى يعنى بأن الإاقتصاد، وبشكل مخطط فى الغالب، يهبط بسلاسة وأمان من مستويات نمو مرتفعة، قد تكون ضارة، إلى مستويات أقل نموًا قد تصل الصفر (لاسالب ولاموجب) ويستمر فى ذلك لفترة ولكنه لا يندهور لىصل مرحلة الكساد. هذا الأتحدى قد يواجه أى إاقتصاد فى العالم، أما ماتواجهة قطر فهو تحدٍ مركب لا يقتصر على الجانب الإاقتصادى، علماً بأن الإاقتصاد يلعب دوراً كبيراً فىه. من هنا يصح السؤال فى الواقع "هل من سبيل إلى هبوط آمن؟". هبوط ينقذ الوطن لامن شرور سىنارىوهات نظرية مستقبلية قائمة على التنبؤ، بل ينتشله من واقع معاش تتعرض فىه الدولة (المعنى بالدولة فى هذه الورقة المجتمع والحكومة) الى تحديات مصيرية. بعض هذه التحديات يُعتبر طبيعياً قد تواجه أى دولة، والبعض منها غير ضرورى فى الواقع كونه من صنع أيدىنا وبإرادة منا ولكنه تحدٍ جاد يصل الى الدرجة المهددة لوجود الدولة (والحديث هنا عن دولة قطر كما عرفناها حتى بداية هذه الألفية على وجه التقريب).

يقول أمير الشعراء أحمد شوقى:

ولكن تؤخذُ الدنيا غالباً

ومانىل المطالب بالتمنى

ولكن الورقة ستخالف هذا المبدأ، فهى قائمة على "التمنى" وليس على "الغلبه"، والسبب فى ذلك هو أن التهديد قد اصبح وجودياً، وأن الوهن قد نشب أنيابه فى الجميع حكومة وشعباً، عليه فالواجب

*ورقة قدمت فى لقاء الاثنين (٢٣) للسنة الثالثة بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٣

والضمير والمسئولية تحتم تأجيل أي خلافات ثانوية في وجهات النظر والتركيز على علاج هذا الخلل المصري. يجب التوضيح أيضا بأنه عند الحديث عن الدولة فإن جناحها الأساسيان، المجتمع والحكومة، لايتحلمان نفس الحجم من المسئولية في صياغة الواقع والمستقبل، فقرارات الحكومة في المسائل الكبرى وآثارها الإستراتيجية لها وزن أكبر بكثير من قرارات المجتمع، على الأقل في الظروف التي سادت خلال الأربعون عاماً السابقة.

هناك أمر إضافي يجب توضيحه وهو أنه بالرغم من أن عددا من استنتاجات هذه الورقة قد تم الوصول اليه عن طريق البحث الموثق، الا ان عددا منها قائم على انطباعات الكاتب القائمة على نقاش هذه الموضوعات والتواصل مع المهتمين بالجوانب المثارة في هذه الورقة، عليه فإنه من الأهمية بمكان أن يتم اخضاع هذه الجوانب للبحث المستقبلي المعمق من قبل المختصين بغرض التأكد من سلامة بعض هذه الاستنتاجات.

تفترض هذه الورقة في الإجمال ضرورة توفر "إتفاق مبدئي" على ان هناك نوعان من التحديات تواجهها دولة قطر في هذه المرحلة. النوع الأول من التحديات التي تحتم على الجميع مواجهتها بشكل "توافقي" وفوري تتمثل في التحدي الإستراتيجي / الوجودي. أما النوع الثاني من التحديات فهو ذلك النوع من التحديات التي يمكن الإجتهد في حلها على المدى المتوسط والبعيد ولايشكل الإختلاف عليها أو تأجيلها خطراً مصيرياً.

تتناول هذه الورقة النوع الأول من التحديات، وهي تحديات على الرغم من خطورتها إلا ان عددها لحسن الحظ قليل ويمكن محاصرتها والتعامل معها شريطة ان يتم التوافق على ماهيتها وتوفر الإرادة الصادقة لعلاجها. ان التوافق أو "خلق فهم مشترك" حول هذه المخاطر أمر ممكن ولايقضي الجدل أو الإتفاق حول "ماذا نريد؟" الأمر الذي قد يكون فيه شيء من الصعوبة، بل كل مايتطلبه الأمر هو التوافق كحد أدنى على "ماذا لا نريد؟"

تفترض هذه الورقة بأن الدولة وبشكل شديد الإختصار لاتريد التالي:

١. لاتريد فقدان السيطرة على القرار الأمني الإستراتيجي

٢. لاتريد تلاشي وفناء الهوية الوطنية

٣. لاتريد عدم الإستدامة الإقتصادية والبيئية

إذ أن فقدان هذه العناصر الثلاثة أو أي منها يقود بشكل تلقائي إلى تلاشي قطر كدولة، او على الأقل تلاشيها كما عرفناها. عليه يصبح من أعظم الأولويات التوافق حول ضرورة الحفاظ على هذه العناصر الثلاثة كشرط أساسية لإستمرار الدولة وحشد جميع الجهود للمحافظة عليها، كما يجب تأجيل اي خلافات ثانوية حول اي من عناصر الإدارة الاخرى للدولة لحين التأكد من تأمين هذه الشروط. وعلى افتراض أن هناك اتفاقاً على ان هذه العناصر هي التي تشكّل الشروط الوجودية للدولة، او لنقل من أهمها في هذه المرحلة، فمن المنطقي ان يتم فتح "حوارٍ وطني" واسع حولها، حوار تشارك فيه الجهات التنفيذية والتشريعية والمواطنين بهدف الوصول الى اتفاق على ضرورة المحافظة على هذه الشروط الوجودية للدولة، ومن ثم وضع استراتيجيات وخطط تنفيذية تحتوى على مشروعات واضحة تهدف الى تأمين تلك الشروط والمحافظة عليها وانشاء نظام قياس دقيق لمتابعة تنفيذ هذه المشروعات يحتوى على معايير اداء واضحة مرتبطة بزمن محدد.

الجزء التالي من الورقة هو اجتهادات أولية تتناول بعض العناصر التي يمكن أخذها في الإعتبار في ذلك الحوار الوطني.

١- أهمية استمرار السيطرة على القرار الأمني الإستراتيجي:

والمقصود هنا هو ضرورة التحكم في العناصر التي تساعد على توفير الأمن الوطني من الناحية الإستراتيجية، بما فيها العناصر التي قد تؤثر سلبا على الهوية الوطنية التي افردنا لها جزء من الورقة بحكم خصوصية الوضع السكاني. معظم المواطنين، بما فيهم كاتب هذه الورقة، ليسوا من

المختصين بالجوانب الأمنية. ولكن هناك قلق واستشعار لخطر محقق وداهم نتج عن مستجدات داخلية وخارجية متعدّدة ومتسارعة أثّرت في البيئة الأمنية من الناحية الإستراتيجية.

العديد من الجوانب الأمنية تكتنفها السرية من جانب الحكومة، وهذا امر مفهوم ومقدّر من قبل المواطنين، بل ان بعض جوانب سرّيته ضرورة يجب دعمها، ولكن عدم اختصاص المواطن في هذا الجانب لا يعد سببا كافيا لعدم إطلاعه على جوانب قد يكون لها أثر مصيري في مستقبله. هنا يتوقع من الجهات الأمنية بأن يكون لديها وسائل للتواصل مع الشعب بهدف تنقيفة على أقل تقدير حول العناصر التي يمكن ان تهدد أمنه، بما فيها كيفية التعامل مع ما يستجد من ظروف في هذا المجال وتدريبه على ما هو متوقع منه في تلك الظروف.

فيما يلي أمثلة لبعض التحديات التي يمكن أن تغطيها الإستراتيجية الأمنية، وقد يكون بعض هذه العناصر تحت التحكم من قبل الجهات الأمنية، ولكن كون الشعب غير مطلع على تلك الإستراتيجية ولا يعلم ما هو المطلوب منه لنجاحها عند التطبيق، فمن حقّة القلق.

١-١ الأمن الديمغرافي للمجتمع القطري:

قبل الحديث عن هذا الجانب وغيره من الجوانب التي تمس الوضع الديمغرافي والهوية يجب التأكيد وبشكل قاطع بأن جميع من يقيم معنا على هذه الأرض من غير المواطنين هم إخوتنا في العروبة أو الإنسانية، أو كلاهما، ولهم كامل الإحترام والتقدير والثناء على اقبالهم على هذا البلد واختيارهم الإقامة فيه، وعلى مشاركتهم لنا في بناء هذا الوطن ومساهماتهم الكبيرة والمستمرة في هذا المجال، كما نرجو لهم طيب الإقامة والتمتع بكافة الحقوق المتاحة قانونا. حديثنا في هذه الورقة ينصب على تناول قضايا موضوعية تمس الجوانب السيادية والوجودية للدولة، لذا وجب التوضيح.

لقد اصبح الحديث عن علاج الخلل السكاني شئئ من الماضي، فالواقع يشير الى خروج قرار استقدام العمالة الأجنبية عن السيطرة التامة للحكومة، بعد أن اصبح الاجانب في مؤسسات وطنية

كبرى تمول من الميزانية العامة للدولة يستحدثون، وبوسائل متعددة، هياكل تنظيمية لأهداف غير واضحة، يخلقون من خلالها وظائف جديدة باستمرار ومن ثم يستقدمون أجنبياً، من خلال عمليات توظيف بمعايير خاصة مصممة سلفاً لتسكينهم على هذه الوظائف، واستقدام عمالة أجنبية لخدمة هؤلاء الموظفون بإجراءات تشبه عمليات الإنشطار النووي، دون ردة فعل مناسبة من السلطات التنفيذية والتشريعية حول جدوى وأهداف هذه العملية وآثارها الأمنية، ناهيك عن الآثار الأخرى.

جانب آخر قد استجد، وهو أن الإستخدام لم يعد مرتبطاً بأسبابٍ إنتاجيةٍ أو حتى تقديم خدمات، بل أصبحت الأهداف استهلاكية في معظمها، أي استخدام أعداد من البشر بهدف توسيع الجانب الإستهلاكي من السوق بغرض زيادة الطلب على البضائع والخدمات، هذا النوع من الإستخدام وبهذه الوتيرة والحجم يعتبر عبئاً على الميزانية العامة والإقتصاد القطري.

يبدو بأن السببان المذكوران أعلاه، أي تعاضد أثر العنصر الأجنبي في قرارات التوظيف والأسباب التجارية الهادفة الى توسيع سوق الإستهلاك، هما من المستجدات الخطيرة التي تعاضدت قوتها مؤخراً وأخذت تؤثر في الأمن الديمغرافي للمجتمع القطري. النتائج الواضحة بأن هذه التطورات قد أصبحت تشكل تهديداً لوجود الدولة. هذا ليس استنتاجاً نظرياً، فالأرقام المنشورة واضحة، وما على المرء سوى التلقت حولة للنتيبت من هذه الحقيقة الصادمة. يتحدث الكثير من المواطنين بقلق حول هذا الموضوع وهناك حالة من الذهول حول عدم تنبه الأجهزة الرسمية لهذا الخطر ووضع تصور لعلاجه.

هنا تقترض هذه الورقة بأنه لا توجد أسباب غير اقتصادية تدفع الحكومة الى الممارسات المذكورة أعلاه، أي لا توجد ضغوطات سياسية على سبيل المثال.

على افتراض أن الحكومة القطرية حريصة على بقاء الدولة، فإن تقوية المجتمع يجب ان يوضع في سلم الأولويات. وهو أمر ممكن في الواقع ان تم من خلال خطة علاج متفق عليها تكون أحد فرضياتها بأن "قلة عدد السكان المواطنين وتوفر الموارد المالية هي عناصر قوة لدولة قطر لا نقاط ضعف".

١-٢ الأمن الداخلي والخارجي وأمن الحدود:

هذا بالطبع موضوع متشعب لا يمكن الحديث عنه في فقرة قصيرة كهذه، كما أنه من الموضوعات ذات السرية العاليه، وهو أمر مفهوم ومطلوب. ولكن ليست كل جوانبه سرية. ماهي المخاطر التي تهدد امننا العسكري وحدود البلاد؟ وهل هناك خطة للتعامل معها؟ هل هذه الخطط مرتبطة بترتيبات اقليمية وعربية ودولية، وهل هذه الترتيبات كافية ومطمأنة؟ هل تأخذ هذه الخطط في الإعتبار الخلل الديمغرافي الداخلي الرهيب في قطر؟ ماهو متوقع من المواطن في هذا الشأن؟ ماهو دور القوات الأجنبية المتواجدة على ارض البلاد وفي محيطها البحري؟

بات معلوماً تواضع مواردنا الأمنية البشرية نتيجة القلة النسبية لعدد المواطنين، ولكن هل يتم تعظيم الفائدة من ماهو متاح من هذه الموارد الأمنية الثمينة واستخدامها في الاولويات لتحقيق الأمن الإستراتيجي للدولة؟ أين الاولويات؟ هل هي في الإشراف على تسيير الإكتضاضات المرورية والإحتفالات الكرنفالية، أم في تأمين الحدود البرية والبحرية للبلاد؟ هل يمكن لهذه الموارد الأمنية تحقيق ماهو مرجو منها على المدى البعيد في ظل تزايد عدد السكان والتغيرات الديمغرافية التي تشهدها البلاد ومايترتب على ذلك من طلب على الموارد الأمنية، وهل سنتمكن من تمويل هذا النشاط؟ والى متى؟

يجب المحافظة على "الروح المعنوية" لقوات الأمن الداخلي ذات الطابع الخدمي مثل خدمات المرور، الدفاع المدني، الجوازات وشئون الوافدين، مكافحة المخدرات وأمن المنافذ من اليأس والاستسلام، لاسمح الله، تحت ضغط الطلب الهائل على خدماتها نتيجة تزايد عدد الوافدين من جهة أو عدم قناعة هذه الأجهزة، كما هو حال كثير من المواطنين، بأهداف الإستخدام من جهة اخرى، الأمر الذي قد يسبب إحباطاً على مختلف المستويات الإدارية في هذه الأجهزة، وهذا يقود بدوره الى نتائج خطيرة ان لم نقل كارثية.

١-٣ أمن المعلومات وشبكاتها

هناك جهود كبيرة تبذل في هذا المجال دون شك، ولكن استهداف هذه الشبكات سواء بغرض التخريب أو الإرباك أو التأثير سلبا على الأمن أو الإقتصاد الوطني أو على عناصر إتخاذ القرارات الإستراتيجية يبقى خطرا كامنا خاصة وإن نسبة كبيرة من العاملين على تصميم وصيانة وإدارة هذه الشبكات هم من غير المواطنين. وبما أنه لا توجد إحصاءات منشورة تبين المخاطر التي تعرضت لها هذه الشبكات ومدى تأثيرها، وهو أمر له جانب محترم من السرية، إلا أنه من الضرورة بمكان ان تطمئن الدولة بأن هذه الشبكات، وخاصة الحساسة منها، بما فيها بعض أنظمة الموارد البشرية، والمناقصات والمشروعات الكبرى والجوانب الأمنية على سبيل المثال لالحصر، تقع تحت التحكم الكامل للدولة.

١-٤ الأمن الأثني:

تعيش بيننا في قطر العديد من الإثنيات (مجموعات قائمة على ثقافات أو جنسيات مشتركة)، ولو أنها لا تملك حاليا الجنسية القطرية إلا ان المتوقع هو أن الكثير من اعضائها يطمح لذلك. لانعلم بأن كان هناك دراسات كافية تناولت هذا الملف ووضعت تصورات لكيفية ادارته في الوقت الراهن وعلى المدى البعيد. حتى الآن مانعلمة بأن وسيلة التحكم في ادارة "الطموح الطبيعي" لهذه المجموعات يتم من خلال تحديد "كوتا" في عدد السكان وتغيير هذه الكوتا بين فترة واخرى. وقد تكون هناك وسائل اخرى يعلم بها المختصون في هذا الجانب بما فيها الجهات الأمنية.

هذه الوسائل مهمة ولكنها قد لاتكون كافية، فهناك مستجدات طرأت خلال العشر سنوات الأخيرة على التركيبة السكانية وعلى عدد ونوعية وخلفية هذه المجموعات، إضافة الى تغييرات في بعض الظروف المحلية (في قطر) والدولية قد تكون قد ادت او في طريقها الى تغيير الطموحات السابقة

لهذه المجموعات ونظرتها لوضعها القانوني مقابل السكان المحليين. هذه فرضية مبنية على انطباعات نشأت بالتواصل مع العديد من الجاليات المختلفة ولكنها بحاجة الى توثيق علمي من قبل المختصين. لانريد التوسع هنا ولكن جل هذه الإنطباعات تشير الى أمران، الأول هو تنامي طموح هذه المجموعات للإقامة الدائمة والثاني هو تعاظم نظرتها السلبية للمواطن وقولبته في انماط من السلوك والتفكير تقود للأسف الى "شيطنته". ان "شيطنة المواطن" في وعي هذه المجموعات هو أمر خطير قد تكون له عواقب وخيمة ذات آثار مدمرة على الدولة.

تُعتبر ادارة شئون هذه المجموعات الإثنية عملية معقّدة ومكّلفة من نواح عدة ولايمكن التعامل معها فقط من خلال الكوتا والإجراءات الأمنية، أما تنامي اعدادها وتنوعها فقد يكون عنصر إضعاف للدولة لاقوة لها كما هو الاعتقاد . هناك قول شائع يرى بأنه "لايمكن أن تُحكم غالبية من قبل أقلية .. لمدة طويلة"، وبما أن المواطنين هنا هم الأقلية فلا بد من أن تسبب مثل هذه المقولة قلقاً للدولة. ولكن القلق بالطبع لا يكفي.

ان استمرار السيطرة على القرار الأمني الاستراتيجي بجميع عناصره المذكورة أعلاة بما فيها الطلب الهائل على الخدمات الأمنية يرتبط منطقيا بعلاقة طردية بعدد القاطنين للبلاد، عليه فإن اي حلول لاتحاول التحكم في هذه الأعداد من البشر التي تدخل البلاد بغرض الإقامة أو غيرها من الأغراض لن تكون حلولا فاعله.

١-٥ الأمن الجيوسياسي والسياسة الخارجية:

لأسباب مختلفة تأتي على رأسها الأهمية الإستراتيجية للصادرات البترولية (نפט وغاز ومنتجات مرتبطة بهما) بالنسبة للإقتصاد العالمي فإن المنطقة تتعرض لتوترات عسكرية وسياسية وحروب متلاحقة منذ عقود. هذه البيئة الجيوسياسية المتوترة تعرّض الدولة لمخاطر كامنة من بينها احتمالات الإبتزاز المالي والعسكري والأمني، وقد تكون هذه البيئة قد حثّمت على حكومة قطر اتخاذ تدابير وسياسات ومواقف محدّده لحماية أمن البلاد في ظل هذه الامواج المتلاطمة لأسباب مختلفة قد يكون

من بينها عدم فاعلية مشروعات الأمن القومي العربي والظروف المحيطة بإمكانات المظلة الأمنية الخليجية.

إن تفهّم بعض المواقف والتدابير والسياسات المتخذة في هذا المجال لايعفي القائمين عليها من قيامهم بالتواصل مع المواطنين لشرح الأهداف المبتغاه من السياسة الخارجية القطرية، بما فيه توضيح ماإن كان هناك إتفاق على الأهداف وإن مايتخذ من اجراءات هو كافٍ لتحقيق هذه الأهداف وإن كانت هذه هي الوسائل الأمثل لتحقيقها. لدى المواطن تساؤلات تصل الى حد الدهول احياناً حول بعض المواقف المتخذة وماذا تخدم من أهداف وحول الجدوى المالية والأمنية لهذه المواقف، عليه فإن خلق "فهم مشترك" بين الحكومة والمواطنين حول الوضع الجيوسياسي والأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة للسياسة الخارجية وجدوى وسائل تحقيقها ومدى ارتباطها بخدمة الأمن الداخلي وقياس ادائها هي من الامور التي ستعزز دون شك الوضع الأمني للدولة وتحشد الجهود حول انجاحها.

٢- الهوية الوطنية القطرية

حسب ويكيبيديا فإن الهوية الوطنية هي "شعور الفرد بالانتماء الى دولة أو أمه وهو شعور يشترك فيه مع مجموعة من الناس بصرف النظر ان كان ذلك الفرد يحمل جنسية ذلك البلد ام لا". وباله من تعريف رائع في الواقع. فكم من حملة جنسية بلد ما باعوا ذلك البلد وكم من منتمين له عاطفياً ووجدانياً قد حُرّموا من تلك الجنسية في الوقت الذي يحرصون عليه ويضحون من أجله كل يوم.

ان حمل الجنسية لايعتبر شرطاً للانتماء ولايحمي الهوية الوطنية بشكل تلقائي، ولكن وجود الهوية الوطنية شرطاً اساسياً لقيام الدولة وبقائها. لقد تناول العديد من الباحثين والكتاب القطريون هذا الموضوع وأبدو قلقهم الشديد من الظروف التي تستجد حولنا بشكل سريع واثرها السلبي على الهوية الوطنية القطرية، ولكن حتى هذه اللحظة لم نلاحظ خطة منهجية واضحة للتعامل مع هذا التحدي

الخطير. وكما نوهنا أعلاه، يجب التأكيد وبشدة هنا بأنه عند الحديث عن هذه الهوية فإننا لانتحدث عن ضرورة حمايتها استناداً الى منطلقات عنصرية بل من ضرورة حمايتها لأسباب وجودية، كما اننا لانفترض بأن هذه الهوية يجب ان تظل ثابتة ابد الدهر لانتغير، ولكن الخطر يأتي من التغيير السريع و"المفروض" والخارج عن سياق التطور الطبيعي لدرجة يهدد الوجود.

يقال بأن الجماعات مثل الأفراد "تصبح عدماً بلا ذكريات". هناك مايشبه التجريف للهوية الوطنية ساعد فيه الى حد كبير الخلل السكاني الذي تراكم عبر السنين، وتعزز بشكل نوعي خلال السنوات القليلة الماضية. إضافة الى هذا السبب الرئيس فإن هناك عدد من القرارات والإجراءات المتلاحقة وبشكل سريع تسهم في تجريف الهوية الوطنية والذاكرة الجمعية التي تعتبر عنصراً أساسياً في تشكيل الهوية، منها على سبيل المثال:

٢-١ التطورات العمرانية:

لايمكن الجزم بأن هناك خطة عمرانية في قطر بل تطورات عمرانية مدفوعة في الأساس بقوة طلب القطاع التجاري عموماً، والعقاري بشكل خاص، الذي يشمل القطاع "السكني التجاري"، وليس الطلب السكني المتواضع الصادر من المواطنين. هذا المتغير له آثار سلبية بالغة الخطورة على مستويات عدة لاجال للحديث عنها هنا، ولكن مايهما في هذا المقام هو أن هذه التطورات العمرانية قد أدت، فيما أدت، الى مسح مناطق واحياء شاسعة من البلاد بما تحملة تلك المناطق من ذاكرة جمعية للمواطنين على وجه الخصوص. إن هذا النوع من التدمير لايمكن تعويض خسائره بالطبع، حيث لايمكن إعادة عقارب الساعة الى الوراء. مايمكن عمله هنا هو دراسة ماحدث ووضع السياسات والإجراءات الممكنة لعلاج ماترتب عليه من آثار. هذا من جانب، أما من جانب آخر فمن المهم الإتفاق بشكل عاجل بأن المحافظة على الذاكرة الجمعية القطرية وتعزيزها هي هدفاً رسمياً لاستدامة دولة قطر كما عرفناها تاريخياً، يليه وضع خطة تنفيذية واضحة للوصول الى هذا الهدف بمشاركة المختصين في هذا المجال.

٢-٢ الصدمة بالعدد وتقبل مفهوم "في الطريق الى الإنقراض"

وقد تكون التطورات العمرانية والعقارية التي تحدثنا عنها أعلاه هي إحدى الوسائل التي ساهمت في انتشار المفهوم أعلاه (ولانريد أن نقول الواقع). ثم جاء مأسميه "الصدمة بالعدد"، اي استقدام اعداداً غفيرة من البشر، وبطريقة ممنهجة، في فترة قصيرة نسبياً للإقامة في عقارات تم تشييدها لأهدافاً تجارية بحتة، والزج بهم في الشوارع ليملؤها بمركباتهم وإضافة تلوث على التلوث البيئي، واطلاق طلب هائل، ومصطنع قسراً، على الخدمات والمرافق العامة الممولة في الأساس من الميزانية العامة للدولة.

هذه الممارسات تسبب صدمات متلاحقة للمواطنين، وفي أحيان عدم قدرة على استيعاب أو تفسير ما يحدث. الإنطباع، وهو بحاجة الى توثيق، بأن هذه الممارسات تؤدي الى شعور "بالإستسلام" أمام ما يحدث وشعور بأن الشعب القطري في طريقه الى الإنقراض ولايوجد من سبيل لصد هذه الحتمية. أما من يريد أن يعرف شيئاً عن هؤلاء القطريون فليذهب لمشاهدة سوق واقف أو كتارا، إذ حتى منتخب كرة القدم الوطني لم يعد يشكل عنصراً جامعاً للوطن.

لقد تضافرت العديد من العوامل، جزء منها مذكور في هذه الورقة، في ولادة هذا الشعور والقلق لدى المواطنين. عليه فقد اصبح واجباً ملحاً على الدولة وبهدف الإنقاذ بأن تدرس هذه الظاهرة بتعمق ومراجعة جميع السياسات والممارسات والإجراءات التي تعزز من انتشار هذا المفهوم الخطير على وجود الدولة.

٢-٣ ولاءات مادون الدولة

بعد عقود من العيش تحت مظلة "الدولة السياسية" وعقود أطول قبلها من الإنتماء الوطني جغرافياً وإجتماعياً ووجدانياً، فإن النتيجة المتوقعة هي نوبان الولاءات الفرعية، بما فيها القبلي في محتواه السلبي، لصالح الإنتماء الجامع الأعم والأشمل وهو الوطن. وعلى الرغم من إنه لم يتسنى الإطلاع على دراسات موثقة لقياس هذا الإنتماء، إلا إنه على ما يبدو بأن أحد اسباب تجريف الهوية الوطنية

هو إستمرار، ان لم نقل تعاضم، تعزيز هذه الولاءات في مضمونها السلبي على حساب الإنتماء الوطني. الولاءات الفرعية لاتبنى وطناً، بل هي قنابل موقوته ستلعب دورا في بعثرته في وقت الأزمات، وستساهم في اضعافه وفي افشال كثير من جهود التنمية في اوقات السلم.

هناك حزمة من التدابير والسياسات تتم بشكل رسمي وأحيانا بشكل غير رسمي لاتساعد على وضع حلول لهذه المشكلة المصطنعة، بل تزيد من تفاقمها. هذه الحزمة يمكن مراجعتها بسهولة ووضع حزمة مضادة تقود الى نتيجة أفضل ممن نراه الآن. فهذا الوطن الصغير والقليل في تعداد سكانه المواطنين لديه مايكفي من تحديات ولايحتمل المزيد من التفتيت والإضعاف.

٢-٤ التجنيس:

لانعلم بأن كان هناك سياسة تجنيس رسمية ومفعله، كما أنه لاتوجد احصائيات منشورة في هذا المجال، ولكن مانشاهده في الواقع هو موجات من التجنيس بين فترة وفترة لمجموعات من القادمين الجدد دون وضوح في المعايير المعتمدة لهذا التجنيس. في الجانب المقابل نلاحظ بأن هناك عددا من مواليد قطر ومن ترعرؤوا فيها يعيشون معاناة انسانية يومية شديدة نتيجة عدم حصولهم على الجنسية. هذا الأمر على درجة كبيرة من الحساسية والأهمية، لذا يجب ان يخضع الحكم فية لشروط موضوعية متجردة مأمكن بعيدا عن أى اعتبارات اخرى.

في بعض دول المنطقة هناك مايسمى "التجنيس السياسي"، ولكننا لانعلم في قطر أهداف التجنيس المذكور أعلاه كما لاتوجد معلومات كافية عنه، وبالتالي لايمكن الجزم بأآثاره، علما بأن المنطق يشير الى إن تجنيس أعداد كبيرة من خلفيات اجتماعية مختلفة في زمن قصير نسبيا وفي ظل العدد المحدود من المواطنين سيكون له أثر سلبي على الهوية الوطنية.

٣- الإستدامة الإقتصادية والبيئية

إن أحد أهداف الخطط والسياسات الإقتصادية الأسمى لأي حكومة هو "خلق وظائف لمواطنيها" وابعاد شبخ البطالة عنهم، لاخلق وظائف لسكان باقي دول العالم. الأهداف الإقتصادية المعلنة

لحكومة قطر لاتنص على هدف خلق وظائف لغير المواطنين، ولكن الواقع يشير الى أن السياسات الاقتصادية المتبعة تقود عملياً الى ذلك.

حسب أرقام جهاز الإحصاء في قطر فإن حجم الإقتصاد القطري، بالأسعار الجارية، قد تضاعف ثلاثون مرة منذ عام ١٩٩٠ الى العام ٢٠١٢، من حوالي ٢٣ مليار ريال قطري الى مايقارب ٧٠٠ مليار ريال قطري او معدل نمو تراكمي خلال الفترة تصل الى ٢٩٤٣% بمتوسط سنوي يبلغ ١٣٤% وهو أمر لايسنق على الإطلاق مع متوسط النمو السنوي في عدد المواطنين الذي يتراوح بين ٢,٥% الى ٣% ويتوقع له الإستمرار على هذه الويترة الى عام ٢٠٣٠، وبالتالي فمعدلات النمو الإقتصادي لاتنسق مع هدف خلق وظائف للمواطنين. إن النمو الإقتصادي بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني أمر لاغضاضة فيه إن كان ضمن حدود وأسباب مقعولة، بما فيها الأخذ في الإعتبار معامل التضخم، ولكن الأرقام هنا تجاوزت المعقول وأدت فيما أدت الى خلق تحيات خطيرة للدولة، خاصة في ظل عدم وضع أي سقف للإئفاق الحكومي المحلي (والخارجي) الذي لاتقتصر شهيته على صرف ايرادات متحصلة في جُها من صادرات مورد ناضب، بل يضاف اليها ديّن حكومي وصل في عام ٢٠١٢ الى مايقارب ٩٦ مليار ريال متمثلاً في قروض تقليدية وسندات سيتحمل دفعها المواطن آجلاً أم عاجلاً.

في النرويج هناك قناعة عامة بأن الموارد البترولية الهائلة التي تم اكتشافها في البلاد هي ثروة زائلة، لذا فقد سنت القوانين لتحمي تلك الموارد وتحمي البلاد من "شورر" تلك الثروة. عليه فإن القانون النرويجي لايسمح إلا باستخدام حد اقصاه ٤% من ايرادات تلك الموارد في دعم الميزانية العامة للدولة، أما باقي الايرادات فتستثمر خارج البلاد (حماية للإقتصاد والمجتمع) من خلال صناديق سيادية للأجيال القادمة تخضع بالطبع للرقابة البرلمانية. وللعلم فإن عدد سكان النرويج من المواطنين هو ٥ ملايين نسمة، أي انه اكبر بعشرون مرة من عدد المواطنين القطريين.

نجح عدد من الدول التي اكتشف بها مخزون كبير من الموارد الطبيعية بشكل مفاجئ، بما فيها النرويج، في تأسيس وترسيخ عملية تنمية مستدامة عن طريق وسائل مختلفة ياتي على رأسها قوانين

"تحسين" الإقتصاد من "لعنة الموارد" وهو المصطلح الذي شاع لاحقاً في علم التنمية الإقتصادية. لقد عرّفت لعنة الموارد بأنها " علاقة سلبية بين توفر موارد أولية، معادن في الأساس، وبين النمو والتنمية".

هل أصيبت قطر بلعنة الموارد؟ هذا سؤال بحاجة الى بحث مستقل، خاصة وانه لا توجد الكثير من الدراسات التي تناولت آثار هذه الظاهرة على إقتصاد ومجتمع يعاني من قلة عدد المواطنين. الواضح بأن جانب تعثر النمو الإقتصادي من هذه الظاهرة لاينطبق على قطر، فهناك علاقة ايجابية بين حجم وقيمة الصادرات البترولية والصناعة المرتبطة بها ومعدلات النمو الإقتصادي. ولكن هناك آثار مدمرة اخرى للعنة الموارد تم توثيقها في دول كثيرة ويجب التنبه لخطورتها، وهي مهمة للإجابة عن سؤال هذه الورقة الأساسي. فيما يلي نكتفي بعينة لسبعة من الأعراض المرضية التي تصيب هذه الدول في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية:

٣-١ في الجانب الإقتصادي:

- ارتباط مصير الإقتصاد بأسعار وكمية الصادرات من الثروة المعدنية
- لأسباب لاتخلو من هدف الفساد والإفساد يتم الإتجاه الى المشروعات الكبرى والمكّلفة بدلاً من المشروعات ذات الطابع التنموي ذو المردود بعيد المدى، إضافة الى ابتداع آليات مختلفة لتحويل المال والأصول العامة لجيوب بعض المتنفذين
- تعتمد عدم اعتماد انظمة ضريبية كأحد وسائل الإدارة الإقتصادية تفادياً لمطالبة الشعب بالتمثيل السياسي وبالتالي تفادي المسائلة.
- التماذي في الإقتراض على حساب الأجيال القادمة بضمانات من بينها المخزون من الموارد المعدنية في باطن الأرض.

- إصابة هذه الدول بالداء الهولندي: والخلل يحدث بسببين أساسيين "اثر المورد" على حركة العمالة وانتقالها الى قطاع المورد الجديد وهجر الأنشطة الاقتصادية المنتجة الاخرى، والثاني "اثر الإنفاق" وذلك بزيادة الطلب على السلع الغير متاجر بها (استهلاك). هذا يقود الى ارتفاع اسعار هذه السلع وبالتالي عمليا ارتفاع سعر الصرف والقدرة على التنافس التجاري دوليا.
- دعم أسعار صرف العملة المحلية من المال العام مما يؤدي الى تدني تنافسية الصادرات، وإفادة لفئة بعينها عند بيع الأصول العامة (التخصيص) مستقبلا، وهي إحدى الوسائل التي يتم من خلالها التلاعب في توزيع الثروة.
- اللجوء بسهولة الى بيع اصول القطاع العام واستخدام سيئ للفوائض المالية بما فيه الصناديق السيادية وحتى صناديق التقاعد في وقت الأزمات التي تضرب الميزانية العامة.

٣-٢ في الجانب الإجتماعي:

- إنتشار واسع لظاهرة السعي وراء الربح يتم من خلالها تسابق افراد المجتمع لإسترضاء الجهة التي تملك قرار الإنفاق، وهو سلوك ناشر للفساد ومدّمر لكثير من قيم التنمية، بما فيه قيمة العمل المنتج.
- في هذه المجتمعات يتحول هدف ادارة الإقتصاد وتوزيع الثروة من التنمية الى استمرار الحكم، وتسخر المؤسسات لخدمة هذا الوضع، الأمر الذي يؤدي الى اضعافها ويقود الى تكريس لعنة الموارد، والعكس صحيح، فتدخل البلد في حلقة شيطانية مفرغة يصعب الخروج منها
- انتشار ثقافة وانشطة المضاربة والسمسرة

- تدمير قيم التعليم، وانخفاض الحافز للتنافسية والتعلم وهو جوهر التنمية الاقتصادية
- تدني في مؤشرات الرفاه الاجتماعي وجودة الحياة والعناصر المؤثرة بها، بما فيها عدم الحرص على استدامة البيئة الطبيعية
- تقهيب الوطن الى عصبية لمصلحة استمرار الهيمنة والإستتار بالسلطة
- تقوم الحكومات في مثل هذه الدول وبشكل منظم بمقاومة وقتل اي مبادرة شعبية، وهي لانتهاون مع اي مبادرة لاتكون السلطة مصدرها.

٣-٣ في الجانب السياسي:

- هي دول غير مكتملة التكوين: تم الإنقضااض على المجتمع فيها مبكرا واجهاض تطوره وتطوير مؤسساته
- غلبة مشروع الحكم على مشروع الدولة، ونشوء نظم سلطوية تصادر الحياة السياسية والديمقراطية
- تناقض متنامي بين طموحات الشعب وطموحات الحكومة يقود الى توترات مستمره
- تتباهي بعض هذه الدول في تقاريرها الدولية بتبنيها عديد من عناصر الحوكمة الرشيدة ولكنها تتجاهل اهم عناصره وهو قدرة المجتمع على مسائلة السلطة.
- لوحظ بأن هناك ارتباطاً قويا بين وجود الموارد الطبيعية في مثل هذه الدول وتزايد فرص الحروب الأهلية فيها والصراعات الدولية حولها.
- لوحظ ان مثل هذه الدول تتعرض أكثر من غيرها للابتزاز والضعغوطات الدولية

- اتضح بأن الشركات المتعددة الجنسية، بما فيها العاملة في مجال التنقيب و انتاج الموارد المعدنية، تحبذ التعامل مع أنظمة شمولية تتمتع بمركزية إتخاذ القرار بدلا من دول برلمانية

هل من سبيل لهبوط آمن؟

الجواب هو "نعم" ولكن بشكل شديد الإختصار، هذه الـ "نعم" تعتمد على توفر شرطان:

يبدو بأن الفرضية الأساسية التي تنطلق منها "الممارسات الواقعية" المؤثرة في التنمية تستند الى الإعتقاد بأن "قلة عدد السكان المواطنين هو عنصر معوق لعملية التنمية في قطر". نقول "الممارسات الواقعية" لأنها أفعال غير مرتبطة وغير معالجة بجدية لافي "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠" ولا في أدواتها التنفيذية "استراتيجية التنمية الوطنية" المنشورة. فالممارسات والقرارات الواقعية المؤثرة في مصير الدولة تحلق في واد بعيد عن ماهو منشور في هذه الرؤية والإستراتيجية الوطنية، على الرغم من من المآخذ العديدة على هذه الوثائق. إن الشرط الأول للهبوط الآمن (انقاذ الدولة) هو فتح نقاش موسع حول هذه الفرضية الحاكمة والأساسية لخلق "فهم مشترك بين الحكومة والمجتمع" بهدف تحويل هذا العنصر "اي قلة العدد" الى نقطة قوة تساهم في مزيد من "سعادة" لا "تعاسة" المجتمع القطري. المبادره لفتح مثل هذا النقاش تقع على عاتق الحكومة كونها الجناح المؤثر في جسم الدولة في هذه المرحلة التاريخية التي تم اضعاف المجتمع فيها الى درجة لم يعد يقوى فيها على المقاومة، لذا فقد اصبح "التمنى" على الحكومة، للمحافظة على كيان الدولة، هو البديل.

هذا النقاش الوطني الموسع يمكن ان يشمل، ولا يقتصر على، ماجاء من عناصر في هذه الورقة، مع تركيز خاص على "حل التناقض بين الطموحات التجارية المشروعة لرجال الأعمال القطريين، خاصة فيما يتعلق بالقطاع العقاري، وبين ضرورة المحافظة على الدولة من الفناء".

ثاني شروط الهبوط الآمن لبقاء الدولة هو التوافق من خلال النقاش أعلاه على، ماذا لانريد. الإجتهاد في هذه الورقة يدعى بأن الدولة لاتريد فقدان السيطرة على القرار الأمني الإستراتيجي،

ولاتريد تلاشي وفناء الهوية الوطنية، كما لاتريد عدم الإستدامة الإقتصادية والبيئية، لأن فقدان هذه الشروط المصيرية أو أي منها يؤدي الى تلاشي الدولة. في كل شرط من هذه الشروط المصيرية حاولت الورقة تقديم أمثلة للتحديات التي تواجهها الدولة في هذه المرحلة المصيرية من تاريخها، واقتراح بعض الحلول الغير مَفصلة والتي لاتعتبر كافية لوضع خطط تفصيلية للعلاج ولكن يمكن أن تشكل جزء من الموضوعات التي يمكن تناولها في "النقاش الوطني" المرتجى.

المراجع العربية:

١. فيلافويرته، موريشيو، الهروب من نقمة الموارد. منتدى صندوق النقد الدولي (يوليو ٢٠١٢).
٢. الكواري، علي خليفة، الحاجة للإصلاح في قطر. لقاء الأثنين رقم ٧ (سبتمبر ٢٠١٢).
٣. السعدون، جاسم خالد، الفساد والتنمية. مركز الخليج لدراسات التنمية.
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1252:2013-01-05-19-31-48&catid=147:2011-04-09-07-47-31
٤. السعدون، جاسم خالد، وطن في خطر. مركز الخليج لدراسات التنمية.
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1256:2013-01-05-20-23-58&catid=51:2011-04-09-07-47-31&Itemid=364
٥. صبحي، مجدي، لجنة الموارد الطبيعية ومستقبل دولة الربيع العربي. الأهرام اليومي (١ يناير ٢٠١٠)
٦. انترنيوز، حوكمة: لجنة الموارد: منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط.
<http://openoil.net/wp/wp-content/uploads/2012/03/resource-curse-reading-material-ar.pdf>
٧. فقي، عبدالوهاب، أزمة الإنتماء في السعوديه: عمق الهوية بلا ذاكرة جمعية. مجلة الحجاز
<http://www.alhejazi.net/qadaya/038302.htm>
٨. الشهابي، عمر، سياسات التوسع العقاري من منظور الخلل السكاني في دول مجلس التعاون. اللقاء الثالث والثلاثون لمنتدى التنمية الخليجي، الدوحة (يناير ٢٠١٢)
٩. جهاز الإحصاء - قطر
<http://www.qsa.gov.qa/eng/index.htm>
١٠. مصرف قطر المركزي
<http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/GovernmentExternalDebt/Pages/GovernmentExternalDebt.aspx>

المراجع الأجنبية

1. Ghitis, Frida, World Citizen: The Norway Model for Exorcising the Resource Curse. World Politic Review (March 15 2012).
2. Stiglitz, E. Joseph, From Resource Curse to Blessing. Project Syndicate, (August 6 2012).
3. Menezes, Glavio, The 'Curse' of the Resources Boom: Could Our Wealth be Our Ultimate Weakness?. The Conversation (September 20 2012).
4. Remer-Lawson, Terra, Beating the Resources Curse in Africa: A Global Effort. Council on Foreign Relations (August 2012).
5. Resource Curse. http://en.wikipedia.org/wiki/Resource_curse.
6. Dutch Disease. http://en.wikipedia.org/wiki/Dutch_disease